

برنامج الأغذية العالمي توفير الأغذية باتباع نهج النقد والقسائم

على أنه لا يجوز الافتراض أن استخدام النقد والقسائم هو على الدوام أكثر فعالية وكفاءة من المساعدة الغذائية التقليدية. فهناك عدة سياقات قد لا يكون من المجدي استخدام النقد والقسائم فيها كحالات تزعر إمدادات الأغذية في الأسواق. ويجري البرنامج تحليلات معمقة لاختيار أشد السبل فعالية في تحقيق النتائج.

اللازمة سواء أكان ذلك عبر القسائم أم الأغذية أم النقد. فقد تكون قسائم الأغذية الطازجة للحصول على منتجات الألبان واللحوم والخضر هي الخيار الأفضل مثلاً عند المعاناة من قلة تنوع الوجبات الغذائية.

ويصلح استخدام النقد والقسائم لتوفير جميع أشكال المساعدة لا الغذائية منها فحسب. وإذ يضع البرنامج في اعتباره هذا الأمر، يعمل بفضل خبرته في مجال المساعدة الإنسانية وتأثيره الواسع على الصعيد العالمي على وضع آليات لتنفيذ برامجه الخاصة بالنقد والقسائم على نحو يعود بالفائدة على وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الشريكة.

يقوم البرنامج بتسليم ملايين الأطنان من السلع الغذائية كل سنة لكنه يتبع الآن أكثر فأكثر نهج منح النقد أو القسائم للجوعى لكي يشتروا بأنفسهم ما يحتاجونه من غذاء.

وبالاعتماد على البطاقات الذكية "والقسائم الإلكترونية" المبتكرة المرسلة عبر خدمة الرسائل النصية تتصدى "الأغذية الرقمية" للبرنامج لمشكلة الجوع في المناطق التي تحفل بأسواقها بالسلع الغذائية ويعجز الفقراء في الوقت ذاته عن الحصول عليها لضيق ذات اليد.

ويعتبر نهج النقد والقسائم مفيداً بوجه خاص حينما تتوفر الأغذية ويفتقر الناس إلى الموارد اللازمة لشراؤها أي حينما لا تكون المشكلة هي ندرة الأغذية بل العجز عن الحصول عليها. ويمكن أن تشمل الجهات الشريكة المنفذة المتعاونة مع البرنامج المصارف، والمؤسسات التي تقدم القروض الصغيرة وغيرها من الخدمات المالية إلى الفقراء، ومكاتب البريد، وشركات الحوالات المالية، وشركات الاتصالات، والمنظمات غير الحكومية.

وبالنسبة للبرنامج فإن نهج النقد والقسائم يمكن أن يؤدي إلى خفض تكاليف نقل الأغذية وتخزينها. ويعود استخدام النقد والقسائم بالفائدة على الاقتصاد المحلي ويسجّر إمكانات البرنامج لتدعيم الأسواق المحلية ومساعدة صغار المزارعين.

ويحرص البرنامج أيضاً على التوسع في استخدام تحويلات النقد والقسائم كوسيلة للاستجابة الفورية في حالات الطوارئ عندما يُتاح شراء الأغذية في الأسواق المحلية. ويمكن دمج النقد والقسائم في نظم الشبكات الواسعة للحماية والسلامة الاجتماعية. ويقر البرنامج بأهمية إرساء النظم والبنى الأساسية الحكومية و/أو استخدامها لدعم هذا النوع من النشر السريع والفعال (للحصول على المزيد من المعلومات انظر الصفحة التالية).





وفي السودان، استخدمت المساعدة المعتمدة على القسائم في كردفان الشمالية كألية للاستجابة السريعة من أجل مساعدة المشردين الجدد في المناطق الحضرية حيث يتمتع التجار بالقدرة اللازمة ويمكن حشدهم بسرعة لتقديم يد العون. ويعتزم البرنامج تنفيذ تحويلات قسائم بقيمة 40 مليون دولار أمريكي لصالح حوالي 600 000 شخص عبر السودان طوال عام 2014.

وفي هذا العام، يجري تنفيذ ثاني أكبر برنامج مقرر للنقد والقسائم في النيجر. ومن المزمع أن يحوّل البرنامج المذكور الذي يستغرق ثلاثة أعوام (من عام 2014 إلى عام 2016) مبلغاً نقدياً قدره 230 مليون دولار أمريكي إلى 1.9 مليون شخص. وتعد المساعدة المعتمدة على التحويلات النقدية شبكة أمان بالنسبة إلى الأسر التي تعاني الفقر المدقع خلال المواسم العجفاء ويتم تنفيذها لحماية الأصول وسبل العيش والوقاية من سوء التغذية الحاد.

وفي عام 2013، أطلق البرنامج عملية طوارئ في الفلبين لمساعدة الأشخاص المتضررين من الإعصار الأكبر هيان (بولندا). وتمكن البرنامج بسرعة من نشر مساعدات النقد والقسائم حيثما أمكن لتقديم المساعدة الغذائية المنقذة للأرواح إلى الأشخاص الذين دُمّرت منازلهم وسبل عيشهم. وفي سياق هذه الاستجابة السريعة، انتقل البرنامج بالتعاون الوثيق مع الحكومة إلى المساعدات المعتمدة على النقد والقسائم من خلال البنية التحتية لشبكة الأمان الحكومية.

يقوم البرنامج باستخدام طرائق تحويل النقد والقسائم في إطار 87 مشروعاً ضمن 56 بلداً في مختلف أنحاء العالم في عام 2014. وهكذا فإن هذا الاستخدام قد اتسع كثيراً منذ عام 2009 حينما كان مقتصرًا على 26 مشروعاً ضمن 19 بلداً فحسب.

اتجاه النمو

منذ أن اعتمد البرنامج للمرة الأولى تحويلات النقد والقسائم كأدوات ملائمة للتصدي للجوع، سجل برنامج العمل المعتمد للنقد والقسائم نمواً من 10 ملايين دولار أمريكي في عام 2009 إلى 837 مليون دولار أمريكي في العام الماضي مما مثل نسبة 17 في المائة من البرنامج الشامل لعمل المنظمة. ومن المتوقع أن يزيد هذا المبلغ عن 1.25 مليار دولار أمريكي في عام 2014 وأن يتواصل تسجيل اتجاه النمو في السنوات المقبلة.

واستفاد حوالي 8 ملايين شخص من تحويلات النقد والقسائم التي قدمها البرنامج خلال عام 2013 مما يمثل في المتوسط زيادة سنوية بنسبة 35 في المائة في عدد المستفيدين من النقد والقسائم على مدى السنوات الخمس الماضية.

وتقدم عملية الطوارئ الإقليمية في سورية المساعدة المعتمدة على القسائم إلى اللاجئين السوريين في خمسة بلدان مجاورة. ومثل ذلك أكبر عملية للنقد و/أو القسائم نفذها البرنامج على الإطلاق بتحويل مبلغ قدره 308 ملايين دولار أمريكي إلى 1.4 مليون شخص خلال عام 2013.

